"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (2)

حبا الله الجنوب بالبحر العربي وخليج عدن ومجموعة من الجزر الحيوية والهامة

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنلوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة الأولى) عن القطاع السمكي كونه أحد أهم القطاعات الجنوبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيف يمتلك الجنوب مخزون ثروة سمكية كبيرة ومتنوعة متجددة غير ناضبة، وكذا كيف يكون الحفاظ على الثروة السمكية وتنميتها واستغلالها واستثمارها بصورة اقتصادية، وتفاصيل تأثير الحرب الأخيرة على القطاع السمكي بالجنوب، نتحدث اليوم في (الحلقة الثانية) عن مواضيع أخرى.

ثانيا: المدخل العام

نتطرق في هذا المدخل العام إلى العديد من المحاور والقضايا البالغة في الأهمية والمتمثلة أساسا في الجوانب التالية:

المحور الأول: الشعب هو مالك سيادة البحار، وعليه ومن أجل الرؤية أن تكون واضحة في هذا السياق نستطيع القول إن ربنا عز وجل حبا الجنوب العربي بالبحر العربي وخليج عدن ومجموعة من الجزر الحيوية والهامة ومن أهمها جزيرة سقطرى والجزر الملحقة بها (عبد الكوري/ درسه / سمحة) وجزيرة ميون وغيرها ناهيكم إلى المحيط الهندي والمنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث إن كل هذه الثروات السمكية والنفطية والغازية وغيرها التي في باطن هذه البحار وما تكتنز من ثروات وأهما الثروة السمكية تعتبر في الحصيلة الأولى والأخيرة هي ثروة سيادية ومملوكة للشعب الجنوبي وصاحب الكلمة الطولى فيها والفيصل النهائي، والذي بدوره يقوم بتكليف الدولة ممثلة بالحكومة ومن خلالها بوزارة الثروة السمكية في إدارة وتنظيم واستخراج واستغلال واستثمار الثروة كموارد سمكية وبحرية والحفاظ عليها من النهب والصيد الجائر والعشوائية في الاصطياد واستنزاف هذه الثروة وحمايتها وفقا للقوانين النافذة لتكون ثروة لا تنضب ويمكن الاستفادة منها جيلا بعد جيل.

وفي هذا السياق ينبغي على الدولة ووزارة الثروة السمكية العمل على تحقيق الأهداف والأغراض النبيلة للشعب الجنوبي والتي تتمثل بالجوانب الرئيسية والهامة آنفة الذكر إضافة إلى التطلعات المنشودة والمرجوة للشعب الجنوبي والتي تتركز وتتمحور في القضايا الأساسية التالية:

الاستغلال الاقتصادي والفني الأمثل لهذه الثروة المتجددة والحفاظ عليها وزيادة مخزونها والاحتياطي العام وكمياتها ونوعيتها واستمرارها وباضطراد دائم ومستمر وهنا يكمن الدور الأول والمحور الأول لوزارة الثروة السمكية في تحديد النوعية والمخزون المسموح اصطياده والمواسم وغيرها من الأمور البحثية وتحديد المعلومات أو البيانات البحثية.

إيجاد فرص عمل وتشغيل الأيادي العاملة والصيادين التقليديين وإيجاد الفرص العديدة لهذه الشريحة الأساسية بالمجتمع على المدى القصير والطويل وتأهيلها وتنمية مداركها وباستمرار وبما يواكب التطورات والمتغيرات التكنولوجية المتقدمة في هذا المضمار.

كما أن أهمية هذا المحور تتمثل في العمل على تحقيق غايات وأهداف وزارة الثروة السمكية وذلك من خلال سن القوانين واللوائح والتشريعات القانونية بهذا الصدد، وتحديد وسائل الصيد ومعداته للصيد التقليدي، وتحديد مراكز النشاط (المزاد العلني والحراج) للمنتجات السمكية والبحرية والأنشطة الأخرى وكيفية الحفاظ على هذه الثروة وحصول الدولة على مستحقاتها المالية المكلفة نيابة عن الشعب بالحصول عليها مقابل حق الاصطياد التقليدي للصيادين التقليديين وكل شريحة تستفيد من الموارد البحرية والسمكية والنفطية وغيرها من الثروات المتوفرة في البحار، وكذا دور الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد البحرية، ودور البنية الأساسية المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة منها تحديد النوعيات والكميات والمخزون السمكي والمسموح اصطياده وغير المسموح اصطياده في الأعماق (السطحية، القاعية، الساحلية)، ووسائل الصيد ومعداته لكل نوع من الأنواع كالصيد التقليدي والساحلي والتجاري (الصناعي)، وبناء الثلاجات ومعامل التحضير والمجمدات والثلج والموانئ المرافئ / الأرصفة السمكية والورش وغيرها، وبناء مراكز الإنزال والحراج والمزاد العلني لاستلام وبيع المنتجات السمكية والبحرية الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك فلا بد لنا أن نعرف أول وقبل كل شيء مفهوم الثروة السمكية، حيث إن هذا المفهوم سيوصلنا لحقيقة هذه الثروة وأهميتها ودورها الفاعل في تنمية وتطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني ومن أهمها أيضا كيفية ضمان وتأمين مستوى ملائم من الأمن الغذائي للمواطن وبأسعار مناسبة وتنافسية وبما يتفق ويتماشى مع مستوى الدخل العام للمواطن وسياسة الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية.

المحور الثاني: ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟

إن السؤال المهم والمطروح دائما وأبدا والذي يتطرق إلى: ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟ والجواب على هذا السؤال يتركز أساسا في النقاط الرئيسية الهامة أدناه:

البحث عن مصادر الثروة السمكية في نطاق البحار التي حبانا بها الله كالبحر العربي وخليج عدن والجزر المختلفة وأهمها جزيرة سقطرى والجزر المحيطة بها كعبد الكوري وسمحة ودرسه إضافة إلى جزيرة ميون حيث أن هذه الجزر بمجموعها الشامل توفر ظروفا طبيعية ملائمة لنمو وتكاثر مختلف الأسماك والأحياء البحرية مما يجعل مناطق الاصطياد غنية وتتميز بأسماك سطحية وقاعية تجذب المستهلك المحلي والأجنبي.

وفي هذا السياق فإن الثروة السمكية أو النفطية أو الغازية وغيرها من الثروات الأخرى يمكن استخراجها واستغلالها وتسخيرها في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني العام للوطن والمواطن.

قيام الدولة ممثلة بالقطاع السمكي

بالأبحاث والدراسات البحثية والعلمية والتي تكمن أهميتها في تحديد مصادر الثروة وأماكنها ومواقعها ونوعيتها وكمياتها وسقوفها واحتياطياتها ومواسمها والمسموح باصطياده من هذا النوع أو من تلك والوسيلة التي يمكن استخدامها من خلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار والأهمية البالغة في كيفية الحفاظ على هذه الثروة ومراعيها ونوعيتها وكمياتها وبحيث الحفاظ عليها كثروة متجددة وغير ناضبة أي ثروة سمكية وبحرية لا تنضب ويمكن استغلالها واستثمارها جيلا بعد جيل وبما يخدم ويعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية للوطن والمواطن.

الكيفية التي يمكن من خلالها توفير وإيجاد فرص كبيرة في استغلال واستثمار هذه الثروة في القطاع السمكي فضلا عن السياحة وممارسة الرياضة البحرية وبما يعود بالنفع الأكبر لخدمة مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة المناحي والأصعدة وتطوير البلد وازدهاره وتحسين مستوى الدخل العام للمواطن ورفع مستوى معيشته وبطوره الآني والمستقبلي.

التخفيف الجاد والملموس للفقر من خلال توفير وإيجاد فرص عمل على مختلف المجالات والأصعدة في القطاع السمكي وعلى وجه الخصوص الصيادين والمشتغلين في مجال الثروة السمكية إضافة إلى كافة شرائح المجتمع الجنوبي وبما يخدم السياسة العامة للدولة ممثلة بالقطاع السمكي وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة للدولة والقطاع بحد سواء وكذا كافة العاملين المنخرطين في القطاع السمكي برمته.

تأمين وضمان توفير السلعة الغذائية والأمن الغذائي من المنتجات السمكية والبحرية الأخرى وبكافة أنواعها وكمياتها المرغوبة لكافة المواطنين بجودة عالية وبأسعار معقولة وتنافسية ومناسبة وبحيث تتمشى وتتوافق مع الدخل العام للفرد والسياسة العامة للدولة.

مما لاريب فيه فأن القطاع السمكي يعطي الأولوية الكاملة لتنفيذ السياسة العامة للدولة وبالذات في توفير الأمن الغذائي والقوت اليومي للمواطن الجنوبي وبالتالي فأن هذا القطاع يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الواعدة في إطار الاقتصاد الوطني العام حيث أن تنمية هذا القطاع أمر في غاية الأهمية ناهيك كونه يقوم في الاستغلال والاستثمار للموارد السمكية والأحياء البحرية الأخرى فبالتالي ينبغي ويحتم عليه بأن يكون على قدرة فائقة من الكفاءة الإنتاجية والتسويقية ورفع مستوى العوائد المادية والاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات السمكية وزيادة نسبة مساهمته الفعلية في الناتج العام المحلي بحيث يساهم مساهمة فعلية في توفير فرص العمل ورفع متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى معيشته بصورة مثلى ودائمة وطبقا للسياسة العامة للدولة في هذا المضمار.

كما أن الدولة تتطلع إلى قيام القطاع السمكي في بناء وتشييد وتوفير كافة البنية التحتية الأساسية في إطار تنمية متكاملة في المناطق وبالذات المناطق الساحلية لكي يكون هناك بالفعل حافزا قويا للاستثمارات السمكية والخدمية خلافا للمجالات الأخرى كالصناعية والسياحية والخدمية بحيث يكون رافدا في تكوين مراكز جذب للسكان ويساعد حقا في تخفيف الضغوط على الكثافة السكانية والبيئية الموجودة في الوقت الراهن.

المحور الثالث: الشكل الدستوري والقانوني للقطاع السمكي

ما هو الشكل الدستوري والقانوني والسياسي والاقتصادي والتجاري والصناعي والفني والخدمي الذي تستمد وتتطلع إليه الدولة من القطاع السمكي؟

في هذا السياق نستطيع القول بأنه واستناداً إلى الدستور فإن النظام الاقتصادي يتسم بحرية السوق والسوق المفتوح حيث تتعايش فيه مختلف الأشكال الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

-1 القطاع العام: يعتبر القطاع العام بأشكاله وأنماطه وعلاقاته وشتى مجالاته الاقتصادية والإنتاجية والتجارية والخدمية والاجتماعية في غاية الأهمية والحيوية في مساهمته المباشرة الفعلية في دعم ورفد الاقتصاد الوطني العام للبلد من النقد المحلي والأجنبي في تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين مستوى الدخل العام للمواطن ورفع مستواه المعيشي بمختلف مناحي الحياة هذا من جانب ومن جانب آخر أنه من الأهمية البالغة في مكان الحفاظ عليه وتقويته وتطويره بصورة متجددة ودائمة بهدف تحقيق الغايات والأهداف النيلة المرسومة على عاتقة من قبل الدولة ليكون رافدا قويا وأحد المصادر الجوهرية الإيرادية الهامة والمتنامية باطراد في دعم الاقتصاد الوطني العام للبلد.

-2 القطاع المختلط: إن هذا القطاع يحتكم من خلال القوانين واللوائح والنظم النافذة في تسيير نشاطه العام وبكافة أنماطها وأشكالها الاقتصادية والتجارية والخدمية والاجتماعية لكونها تتسم بخصوصية وطبيعة عمل أخرى ولهذا لها تشريعاتها وقوانينها الخاصة بها والتي تنظم عملها ونشاطها العام ولكن في المحصلة النهائية ينبغي أن تصب في بوتقة واحدة تخدم المصالح العامة للبلد وكذا يعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للقطاع والمنخرطين تحت إطاره.

-3 القطاع الخاص: أن القطاع الخاص بواقع 100% له خصوصية وطبيعة عمل ونشاط عام يتسم بتشريعات وقوانين نافذة تنظم كافة أنماطه وأشكاله ونشاطه الاقتصادي والتجاري والخدمي والاجتماعي وبحيث يحقق الأهداف والأغراض الذي أنشئ من أجلها وبما يعود بالفائدة لصالح البلد والقطاع الخاص ولجميع الموظفين والعاملين المنطويين تحت نطاق القطاع الخاص.

-4القطاع التعاوني السمكي: مما لاشك فيه أن القطاع التعاوني السمكي قد حظي باهتمام بالغ من قبل الدولة وجاء الدستور ليؤكد الحق لهذا الشكل الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم بتشكيل وتأسيس التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية طبقا للنصوص والتشريعات القانونية النافذة والأهداف والأغراض التي بموجبها أنشئت التعاونيات والجمعيات وبحيث تمارس مهامها وصلاحياتها وواجباتها وحقوقها في ضوء اللوائح والنظم المنظمة لنشاطها العام هذا من جهة ومن جهة أخرى وطبقا للأهداف والمهام والعلاقات العامة للاتحاد التعاوني السمكي والتي تنطوي كافة التعاونيات والجمعيات الإنتاجية تحت سقفه وبحيث أن يكون هناك رابطا قويا وعلاقات تكاملية ووفقا للتشريعات والقوانين واللوائح والنظم المنظمة لهذه العلاقات التكاملية والعملية فيما بين وزارة الثروة السمكية والاتحاد التعاوني السمكي من جانب أو التعاونيات والجمعيات الإنتاجية من جانب آخر وبحيث تصب جميعها في خدمة الوطن والمواطنين والتعاونيات والجمعيات الإنتاجية والصيادين المنطويين تحت إطار هذه التعاونيات وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع وتحقيقا للسياسة العامة للدولة في هذا السياق.

وانطلاقا مما جاء أعلاه وتحقيقا وتنفيذا للمواد الدستورية والقانونية آنفة الذكر والتي حددت وبما لا يدع مجالا للشك كافة القطاعات التي ينبغي لها أن تتعايش مع بعضها البعض وتتكامل فيما بينها لتحقيق أهدافها المرجوة والنجاح الأكيد لأنشطتها العامة وطبقا لأحكام القوانين والتشريعات والنظم واللوائح المنظمة لعملها والقوانين النافذة الأخرى ومن أهمها «قانون الشركات العامة والخاصة» و"قانون الاستثمار" وذلك طبقا لخصوصية وطبيعة كل قطاع وبما يحقق أهدافه واختصاصاته المنوطة به وبما تتماشى وتتفق مع السياسة العامة للدولة في شتى المناحي والأصعدة وبما يخدم الصالح العام والمشترك لجميع القطاعات والأطراف.

كيف يجب استغلال الثروة السمكية اقتصاديا؟

ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟